

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٨
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٨

نظام معدل لنظام تنظيم نقل الركاب من خلال استخدام التطبيقات الذكية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام تنظيم نقل الركاب من خلال استخدام التطبيقات الذكية لسنة ٢٠١٨) ويقرأ مع النظام رقم (٩) لسنة ٢٠١٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من النظام الأصلي بإلغاء تعريف (السيارة) الوارد فيها والاستعاضة عنه بما يلي :-

السيارة : سيارة الركوب المسجلة والمرخصة بغض النظر
عن صفة تسجيلها واستعمالها والمصرح لها بنقل
الركاب من خلال استخدام التطبيقات الذكية .

المادة ٣- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٤) من النظام الأصلي على النحو التالي:-
أولاً: بإلغاء عبارة (عن (٥٠٠٠٠) خمسين ألف دينار) الواردة في
آخر البند (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة (المدفوع عن
(١٠٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار).

ثانياً: بإلغاء نص البند (٢) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-
٢- كفالة بنكية بقيمة (٥٠٠٠٠) خمسين ألف دينار باسم المدير
العام إضافة لوظيفته اذا كان عدد السيارات لا يتجاوز
(١٠٠٠) ألف سيارة واذا زاد العدد على ذلك فتكون قيمة
الكفالة (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار.

المادة ٤- تعدل المادة (٥) من النظام الأصلي بإضافة الفقرات (هـ) و (و) و (ز) اليها بالنصوص التالية:-

هـ - متابعة أداء مقدم الخدمة وعمله وتحمل المسؤولية عن جودة اعماله وسلوكه والاضرار الناشئة عنها خلال مدة تقديم الخدمة بما يضمن حسن تنفيذها ووفقا للعقد المبرم بينه وبين مقدم الخدمة .

و- تقديم وثيقة تأمين مسؤولية إضافية خلال شهر من تاريخ منحه الترخيص بعدد السيارات العاملة لديه لضمان الأضرار التي تلحق بالمستفيدين من الخدمة وبما لا يقل عن (٢٠٠٠٠) عشرين ألف دينار لكل حادث إضافة للتأمين المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة (٧) من هذا النظام وفي حال انتهاء أو إلغاء وثيقة التأمين يعتبر المرخص له والقائمون على إدارته مسؤولين بالتكافل والتضامن عن الأضرار التي تلحق بالمستفيدين من الخدمة.

ز- أن لا يقل عدد السيارات المرخصة بالصفة العمومية عن (٢٥%) من عدد السيارات العاملة لديه ان أمكن ذلك.

المادة ٥- تعدل الفقرة (و) من المادة (٦) من النظام الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها (ويستثنى من ذلك سيارات الركوب العمومية المصرح لها بنقل الركاب من خلال استخدام التطبيقات الذكية بموجب أحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه).

المادة ٦- تعدل المادة (٧) من النظام الأصلي بإضافة الفقرة (هـ) اليها بالنص التالي:-

هـ - أن تكون مزودة بخاصية التتبع.

المادة ٧- تعدل المادة (١١) من النظام الأصلي على النحو التالي:-
أولاً: بإلغاء نص البند (١) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

١- (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار عن الترخيص او تجديده من الشركة اذا كان عدد السيارات العاملة لديها لا يتجاوز (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف سيارة، واذا زاد العدد على ذلك فيستوفى مبلغ مقداره (٧٠) سبعون دينارا عن كل سيارة.

ثانياً: بإلغاء عبارة ((٢٠٠) مائتا) الواردة في البند (٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة ((٤٠٠) اربعمائة).

ثالثاً: بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ب- على الرغم مما ورد في البند (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة لا تستوفي الهيئة رسم التصريح عن سيارات الركوب العمومية المصرح لها بنقل الركاب من خلال استخدام التطبيقات الذكية.

٢٠١٨/٤/٢٣

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس

الوزراء ووزير الدفاع

الدكتور هاني فوزي الملقى

نائب رئيس الوزراء ووزير

دولة لشؤون رئاسة الوزراء

جمال أحمد مفلح الصرايرة

نائب رئيس الوزراء ووزير

دولة للشؤون الاقتصادية

الدكتور جعفر عبد الفتاح حسان

وزير التعليم

العالي والبحث العلمي

الدكتور عادل عيسى الطويسي

وزير

الثقافة

نبيه جميل شقم

وزير الشؤون السياسية

والبرلمانية ووزير الدولة

المهندس موسى حابس المعايطة

وزير

التنمية الاجتماعية

هالة نعمان خير الدين بسيسو لطوف

وزير

المياه والري

علي ظاهر الغزاوي

وزير

العمل

سمير سعيد عبد المعطي مراد

وزير

الصحة

الدكتور محمود ياسين الشيباب

وزير

البيئة

نايف حميدي محمد الفايز

وزير دولة لشؤون الإعلام

ووزير الخارجية وشؤون المفترين بالوكالات

الدكتور محمد حسين المومني

وزير

الأشغال العامة والإسكان

المهندس سامي جريس هلسة

وزير

الشؤون البلدية ووزير النقل

المهندس وليد محي الدين المصري

وزير الاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات ووزير تطوير القطاع العام

مجد محمد شويكت

وزير

السياحة والآثار

ليثا عناب

وزير

الزراعة

المهندس خالد موسى الحنيفات

وزير

الصناعة والتجارة والتمويل

يعرب فلاح القضاة

وزير

العدل

الدكتور عوض ابو جراد مشاقبة

وزير التربية والتعليم

ووزير المالية بالوكالات

الدكتور عمر احمد منيف الرزاز

وزير

الطاقة والثروة المعدنية

الدكتور صالح علي حامد الخرابشة

وزير دولة لشؤون الاستثمار

ووزير التخطيط والتعاون الدولي بالوكالات

مهند شحادة خليل خليل

وزير

الشباب

بشير علي خلف الرواشدة

وزير

الداخلية

سمير ابراهيم المبييضين

وزير

الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

الدكتور عبد الناصر موسى أبو البصل

وزير

دولة للشؤون القانونية

الدكتور أحمد علي خليف العويدي